٣ من البرلمان إلى الميدان

في ٢٤ يناير دُعيت من قناة صوت الشعب للمشاركة في تحليل المشهد البرلماني في أولى جلسات برلمان ما بعد الثورة، والتي اغتنمتها فرصة لتقدير ذهنية الأعضاء ومراقبة الأداء البرلماني خارج كوادر الكاميرا .. وفي هذا الموقف لفت انتباهي ثلاثة أشياء، أولها الشارات التي توشح بها أعضاء البرلمان من الليبراليين وقوى الثورة وهي «لا للمحاكمات العسكرية» والذي أراه مطلبًا عامًا مبهمًا لم يحدد نوعية هذه المحاكمات العسكرية التي يرفضونها في أولى جلسات مجلسهم المعول عليه بناء الوطن وتنميته.. وهل معنى هذا المطلب هو محاكمة العملاء والجواسيس في محاكم مدنية بدل من العسكرية، وكذلك محاكمة رجال الجيش والشرطة الذين يرتكبون جرائم ضد الأمن القومي في محاكم مدنية، ولماذا نطالب بحماية البلطجية الذين راحوا يغدرون بالوطن في ظرف تاريخي صعب ويروعون أمن المواطنين في الشوارع والأعمال والمنازل من المثول أمام المحاكم العسكرية .. وكان الأولى بهم المطالبة بحماية أهل الرأي وكفالة حق التعبير دون المثول أمام القضاء باعتباره حق إنساني أصيل .. ربما كان ذلك أنفع للوطن من الدفاع عن المجرمين والعملاء والخونة .. وثان الأشياء التي لفتت الانتباه هو عدم التزام نواب المجلس بالقسم الدستوري في البرلمان، وذهب كل فريق ليقسم حسب عقيدته السياسية وخلفياته الميدانية. ولم يتحد نواب البرلمان على قسم واحد؛

مما يؤشر على تناحر مستقبلي في التشريع لقضايا الوطن، فانقسم أعضاء البرلمان بين ملتزم بنص القسم وغير ملتزم وبين معدل أو مُغَيِر فيه ومنكره تمامًا .. فالذين جاءوا من خلفيات دينية وموقنين بأن شعاراتهم الدينية هي مصدر وصولهم للبرلمان أضافوا إلى القسم الدستوري عبارة «بما لا يخالف شرع الله» .. والذين جاءوا من الميادين الثائرة مقدرين فضلها في إنجاحهم للوصول إلى البرلمان فقد أقسموا بتحقيق أهداف الثورة والانتقام للشهداء .. لقد حدثت هذه الانقسامات في لحظة تاريخية حاسمة يتابع فيها الشارع برلمانه الحر المنتخب ليتبين الفرق بينه وبين ما كان في العهد البائد وفي لهفة لتوحد الصف والهدف واستعادة هيبة الدول وسكينة الوطن .. بيد أن نواب البرلمان خذلوا ناخبيهم واختلفوا بضراوة على شكل القسم ومضمونه مما يظهر تفاوتاتهم واختلافاتهم الأيديولوجية التي ربما تولد اختلافًا وتناحرًا في التشريعات المزمع إعدادها في هذه الدورة البرلمانية، فكيف يطالبون الشعب مستقبلًا باحترام قرارات البرلمان وهيبته وهم أول من خالفها واعترض على نظامه وقدسيته .. فضلًا عن أنهم أقسموا على احترام دستورًا غير موجود .. فكيف يقسمون على احترام دستور لم يأت بعد ولم يتحدد شكله وليس من المتوقع الاتفاق على مضامينه بسهولة في ظل هذه البدايات غير المبشرة في الحوار .. وثالث ملاحظاتي كانت حول مطالبة أعضاء البرلمان بإقامة محاكم ثورية لمحاكمة قتلة الشهداء والمتورطين في قضايا الفساد في النظام السابق، وهذا يعد تشكيكًا صريحًا في نزاهة القضاء المصري الذي يحتكم إليه عامة الشعب في خصوماتهم،، فكيف يطالبون الشعب باحترام أحكامه وقد أعلنوا فقدان ثقتهم به .. فحينما اقترحوا هذه المحاكم لم يبينوا سبب اعتراضهم فيما إذا كان لعدم ثقتهم في القضاء أم في القوانين والتشريعات التي يستند إليها القضاء في أحكامه.. ولم يضعوا لنا تصورًا لكيفية إقامة وتشكيل هذه المحاكم والشروط الواجب توافرها في أعضائها وما هي خلفياتهم الثقافية

والأيديولوجية .. وما المصدر الذي سوف يستقون منه أحكامهم حالة عدم اعترافهم بالقوانين ولا سيما قانون الإجراءات المعمول به في مصر. وهل يقبل الشارع المصري هذه المحاكم ويؤيدها .. أَوَ ليس من حق المتهم أن يحدد المحاكم التي يحاكم أمامها، أليس ذلك حق أصيل من حقوق الإنسان .. وعمومًا فالواضح في المشهد البرلماني أن معظم نوابه جاءوا من خلفيات دينية وميادين ثائرة ولم يكن لهم دراية كافية بشرعية البرلمان وأحكامه وأدوار النواب . إذ أننا وجدناهم في أولى الجلسات يعلقون الشعارات ويرفعون المطالب وترك بعضهم البرلمان وراح يشارك الميادين هتافها.. وقد نسوا أنهم الآن ليسوا في موضع الطلب والهتاف بل في موضع التنفيذ، فقد نيط بهم تحقيق مطالب الشعب ووضع التشريعات الملائمة فهم تعاملوا مع البرلمان كما لو كانوا في اجتماع جمعية أهلية أو مركز شباب وما يشوب هذه الاجتماعات من لغط وفوضى وعدم اكتراث.. وعمومًا فما زال الوقت أمامهم لإصلاح ما فسد في الجلسات الأولى للبرلمان وتصحيح المسار لبناء فكري موحد ينتج لنا تشريعات عامة مرضية لكل طوائف الشعب تخدم صالح الوطن وتعبر عن آماله ومستقبله.

□ □ □ □